الأمم المتحدة

A/C.4/70/SR.20

الجمعية العامة

Distr.: General
21 December 2015
Arabic
Original: English

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد بولر .....(ملاوي)

المحتويات

البند ٥٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-19409X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة (تابع) (A/70/95 – S/2015/446) و(A/70/357-S/ 2015/682)

١ - السيد فيلتمان (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): أعرب في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/70/400) عن تطلعه إلى تبادل مثمر مع اللجنة بشأن أفضل السبل لإعداد البعثات السياسية الخاصة لمواجهة التحديات المعاصرة.

٢ - وقال إن بيئة السلام والأمن العالمية استمرت في التدهور دون أية دلالة على تحسن. وأضاف أن عدد الحروب الكبرى ازداد بمقدار ثلاث مرات عما كان عليه في عام ٢٠٠٨، وبلغت أعداد اللاجئين والمشردين داخليا أعلى مستويات لها منذ عقود، وسجلت الاحتياجات الإنسانية أرقاما قياسية جديدة. وقال إن قرابة ٩٠ في المائة من أفراد البعثات السياسية الخاصة يعملون في بعثات لحفظ السلام في بلدان تشهد نزاعات شديدة الضراوة.

٣ - ويتطلب تحقيق الغرض الذي من أجله أسست المنظمة، أي إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، جهدا عالميا عاجلا من أجل التصدي للأزمات المتكاثرة، علاوة على منع نشوبها أو تكرارها. وتشكل البعثات السياسية الخاصة جزءا أساسيا من ذلك الجهد. وهي تأتي في طليعة كيانات الأمم المتحدة المعنية بالتصدي للنزاعات، وقد أصبحت أداة لا غنى عنها لمنع النزاعات وصنع السلام وبنائه.

٤ - ولا يزال مبعوثو وممثلو الأمين العام الخاصون في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن يواصلون العمل بلا كلل من أجل تمهيد الطريق للتوصل إلى حل سلمي للنزاعات التي أدت إلى عدم استقرار المنطقة وإلى نشوء مظاهر التطرف العنيف وحدوث معاناة بشرية لا توصف. وقد عملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في تعاون وثيق في هذا المجال مع بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، من أجل مساعدة حكومة وشعب الصومال على استغلال أفضل فرصة أتيحت للبلد لتحقيق السلام على مدى جيل كامل. وفي غرب أفريقيا ووسطها، ووسط آسيا، ومنطقة الساحل، ومنطقة البحيرات الكبرى، تعمل المكاتب الإقليمية، وكذلك المبعوثون الإقليميون، مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني على تعزيز القدرات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع النزاعات والتصدي للتحديات العابرة للحدود، مثل ندرة مصادر المياه والطاقة وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

٥ - وقال وكيل الأمين العام إن البعثات السياسية الخاصة تختلف بشكل ملحوظ في ولاياتها وأحجامها وهياكلها. وهي مصممة لتوفير أفضل استجابة ممكنة من قبل الأمم المتحدة لحالات معنية. وتشكل المرونة إحدى أعظم ميزاتها، لكن اهتمامها جميعا ينصب على منع النزاعات وحلها. ولذلك تعتبر هذه البعثات تجسيدا لفحوى الفصل السادس من الميثاق، أي العمل على إيجاد حلول تفاوضية وتسويات سلمية للنزاعات. وهي تستند إلى الموافقة الوطنية، وتستخدم الوساطة وتدابير التيسير لنزع فتيل التوتر، وتساعد البلدان على التراجع عن خط المواجهة في النزاعات، وتدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى بناء السلام وكفالة استدامته.

٦ - وتتيح الذكرى السبعين لتأسيس الأمم المتحدة فرصة سانحة لاستعراض أداء جميع عمليات السلام. وقد نظرت كل من الجمعية العامة واللجنة بجدية في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بشأن توحيد قوانا من

أجل السلام: السياسة والشراكة والناس (A/70/95-S/2015/446)، وتقرير الأمين العام المعنون ”مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام“ (A/70/357-S/2015/682). وكان تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، المعنون تحدي الحفاظ على السلام (A/69/968-S/2015/490) في مرحلة الاستعراض على المستوى الحكومي الدولي، ومنحت الدراسة العالمية التي أجريت مؤخرا ونشرت بشكل مستقل عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) زخما جديدا للجهود الرامية إلى تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

٧ - وتناول تقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/70/400) بعض المواضيع الرئيسية المستقاة من عمليات الاستعراض ذات الصلة بالبعثات السياسية الخاصة وبالولاية الأوسع نطاقا لإدارة الشؤون السياسية. أولا، دعت تلك الاستعراضات إلى التركيز بصفة عاجلة على عمليات منع النزاعات والوساطة التي مضى زمن طويل على مواعيد إكمالها. وأوضحت أن العدد الكبير للتهديدات الماثلة يتطلب زيادة التركيز على مواصلة الجهود من أجل وقف الأزمات قبل أن تتصاعد وتصبح أعمال عنف.

٨ - وأبرزت الاستعراضات أن الآليات التي عززت قدرة الأمم المتحدة على منع النزاعات في العقد الماضي شملت قيام شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتوثيق التعاون في إطار أسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، بما في ذلك التعاون مع الأفرقة القطرية، وإيجاد خبرات وساطة قابلة للنشر السريع دعما لعمليات السلام. وقد تناول تقرير الأمين العام المعنون ”دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات: تأكيد الالتزام الجماعي“ (S/2015/730) تلك الآليات بالتفصيل. وشكّلت البعثات السياسية الخاصة أداة أساسية للوقاية والوساطة وتنفيذ مساعي الأمين العام الحميدة. وسلطت الاستعراضات الضوء أيضا على دور المكاتب الإقليمية كمنابر أمامية للدبلوماسية الوقائية وأبرزت ضرورة مواصلة تعزيزها. وأوضحت أيضا ضرورة الاستثمار الذكي ذي الأهداف المحددة في منع النزاعات بغية تحويل الكلام إلى عمل، وأبرزت مدى أهمية دعم الدول الأعضاء نظرا إلى أنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الوقاية. ومن المتوقع أن تُحدِث المناقشات الجارية مع الدول الأعضاء تغييرا حقيقيا في قدرة المنظمة على منع النزاعات.

٩ - ثانيا، لا تزال الشراكات القوية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات أهمية بالغة في إطار الفصل الثامن من الميثاق. وتُحدِث الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تأثير مضاعفا من خلال ما لديها من قدرة على التأثير ومزايا نسبية. وتمثل هذه الشراكات واقعا معاشا في جميع البعثات. وفي غرب أفريقيا مثلا، عمل الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في شراكة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٠ - واشتمل تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/69/228-S/2014/560) على توصيات بشأن كيفية تعزيز فعالية ذلك التعاون. وعلى صعيد الأمم المتحدة، لا تزال مجموعة أصدقاء الوساطة تعمل بفعالية على جذب اهتمام الدول الأعضاء الأخرى إلى ذلك الموضوع.

١١ - ثالثا، أقرت الاستعراضات أيضا بدور البعثات السياسية الخاصة في بناء السلام. وفي ثلاث من الدول الست

المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام تعمل البعثات السياسية الخاصة في الميدان، في بوروندي وغينيا بيساو، أو تقدم الدعم عن بعد، في غينيا. وقد أكمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ولايته بنجاح، في عام ٢٠١٤، إثر التقدم الكبير الذي أحرزه ذلك البلد في توطيد السلام. وطالما أن البلدان الأخرى التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة مستمرة في تنفيذ عمليات توطيد السلام، سيحتفظ دور البعثات السياسية الخاصة في بناء السلام بأهميته.

١٢ - وأقرت الاستعراضات بأن عملية بناء السلام ليست أحادية النمط، فهي عملية سياسية متعددة العناصر وطويلة الأجل وتتطلب دعما دوليا مستمرا. ويمكن تصميم البعثات السياسية الخاصة بحيث تساعدة السلطات الوطنية والأطراف المؤثرة المحلية على الانتقال من النزاع إلى السلام، من خلال استقطاب الاهتمام السياسي وحشد المساعدة المالية على الصعيد الدولي.

١٣ - رابعا، أعطت الاستعراضات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن زخما متزايدا، وسيزيد قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) من تعزيز عمل المنظمة في ذلك المجال. وجاء في تقييم داخلي أجرته إدارة الشؤون السياسية في ما يتصل بالدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أن تقدما مطردا أحرز تجاه الوفاء بالتزامات الإدارة الخمسة عشر في ذلك المجال. وتسببت الاستعراضات في زيادة أعداد النساء المشاركات في عمليات الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها؛ وفي تعميم البعد الجنساني في وثائق السياسات وبرامج تدريب الموظفين الجديدة، الذي يشمل موظفي الإدارة العليا والمبعوثين؛ ورفع عدد البنود المتعلقة بالشؤون الجنسانية في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام التي يسرها. وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت جميع تقارير الأمين العام التي قدمها مؤخرا إلى مجلس الأمن بشأن البعثات السياسية الخاصة إشارات إلى المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى الرغم من أن الإدارة تسير بالفعل على الطريق الصحيح، أعرب وكيل الأمين العام عن التزامها بمواصلة العمل على معالجة ذلك البند الصعيب في جدول أعمالها.

١٤ - وقال الوكيل إن تقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/70/400) يناقش بالتفصيل المسائل المحددة في قرار الجمعية العامة ٩٥/٦٩ بشأن البعثات السياسية الخاصة، والمثيرة لاهتمام الدول الأعضاء. وأضاف أن الأمين العام أوجز الخطوات الهامة التي اتخذتها الأمانة العامة لتحسين الشفافية والمساءلة في البعثات. وأردف أن تلك المسألة تشكل التزاما أساسيا لدى كل من الأمين العام وإدارته. وهي تتطلب عقد جلسات إحاطة متستمرة للدول الأعضاء، ومناقشات مع المجموعات الإقليمية والدول المفردة، ومشاورات مع الشركاء الإقليميين، وتفاعلا منتظما مع الصحافة والمجتمع المدني بصفة عامة.

١٥ - وقد أوجز تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى (A/70/357-S/2015/682) عددا من المقترحات بشأن التمكين في مجال العمل الميداني وتوفير دعم ميداني أكثر مرونة، عن طريق مواءمة السلطة والمساءلة مع المسؤوليات، والعمل على تطوير أطر قوية للمساءلة. وتناول التقرير أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز التمثيل الجغرافي ومشاركة المرأة في البعثات السياسية الخاصة. وأعرب مساعد الأمين العام عن اعتزام إدارة الشؤون السياسية التعاون مع الدول الأعضاء في ذلك المجال الهام.

١٦ - وقال إن الأمانة العامة أيضا ملتزمة بعقد حوارات تفاعلية منتظمة مع الدول الأعضاء بشأن مسائل السياسات

العامة المتعلقة البعثات السياسية الخاصة. وقد أسفر آخر حوار منها، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٥، عن إجراء مناقشة مثمرة بشأن استعراض عمليات السلام، وتتطلع الإدارة إلى العمل في تعاون وثيق مع مكتب اللجنة الرابعة من أجل التخطيط لموضوعات الحوارات المستقبلية.

١٧ - وأشاد مساعد الأمين العام بالممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام وبموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في البعثات السياسية الخاصة من أجل تعزيز السلام والأمن، مع تقديم تضحيات شخصية كبيرة في كثير من الأحيان.

١٨ - السيد كهاري (وكيل الأمين العام للدعم الميداني): قال إن البعثات السياسية الخاصة تمثل أداة فعالة ومرنة لصون السلام والأمن، وقد تنوعت خلال السنوات القليلة الماضية وحدها بحيث شملت، على سبيل المثال، البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والمعنية بالقضاء على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، والمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى بولايته الإقليمية، وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي. وقال إن هذه البعثات شكّلت إضافة إلى مجموعة آليات السلام والأمن الكثيرة المتاحة للدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، ستؤدي الاستعراضات الرئيسية التي أطلقها الأمين العام إلى مزيد من التحسينات في الآليات والأداء معا.

١٩ - وأعرب عن استعداد إدارة الدعم الميداني للعمل بسرعة وفعالية وكفاءة وبروح المسؤولية باعتبارها عنصرا استراتيجيا مساعدا لإنجاز ولايات البعثات السياسية الخاصة. ومع أن مجموع عدد البعثات السياسية الخاصة ظل ثابتا، فقد ازداد تعقيد المهام وارتفع مستوى المخاطرة بدرجة كبيرة. وتعمل نسبة ٩٠ في المائة تقريبا من موظفي هذه البعثات المأذون بنشرهم، في بلدان تشهد نزاعات شديدة الضراوة، مثل أفغانستان، وسوريا، والصومال، والعراق، وليبيا، واليمن. ونتيجة لذلك، كُرِست لمهام الأمن نسبة ٤٠ في المائة تقريبا من الأفراد الذين جرى نشرهم، مقارنة بنسبة ٣٠ في المائة قبل ثلاث سنوات.

٢٠ - وتعمل الإدارة مع ٣٦ بعثة ميدانية، نصفها بعثات سياسية خاصة. ومع أن البعثات السياسية الخاصة استوعبت نسبة ٣ في المائة من مجموع الأفراد الذين جرى نشرهم واستهلكت نسبة ٥ في المائة من الموارد المالية للإدارة، فقد احتاجت الإدارة إلى بذل جهود غير متناسبة لتوفير الدعم الفعال لبعثات صغيرة نسبيا. وهناك أسباب كثيرة لذلك.

٢١ - أولا، أن الغالبية العظمى من البعثات السياسية الخاصة تفتقر إلى هياكل الدعم الإداري واللوجستي المميزة لعمليات حفظ السلام، مما يعني احتياجها إلى قدر أكبر من المساعدات التي تقدمها مراكز الخدمات الإقليمية أو العالمية أو يوفرها المقر. ثانيا، أن طبيعة الدعم المطلوب في البعثات السياسية الخاصة تتطلب قدرا كبيرا من السرعة والمرونة والاستجابة التي تناسب الحالة المعنية بشكل خاص. ومن أمثلة ذلك الاستجابة السريعة للمساعي الحميدة في حالة الأزمات الدستورية، مثلما حدث في بوروندي، أو تنفيذ عمليات طويلة الأجل من خارج البلد لفترات محددة، مثلما حدث في ليبيا، أو العمل في ظل قيود زمنية مشددة لتنظيم رحلات طيران بين اليمن وجنيف، وبين جمهورية الكونغو وغابون.

٢٢ - ولابد من الاستفادة من وفورات الحجم لتوفير الدعم الميداني اللازم للبعثات السياسية الخاصة، علاوة على امتلاك خاصيتي السرعة واللياقة لأداء الغرض من الاستجابة السريعة. وقال وكيل الأمين العام إنه ليس من السهل تحقيق التوازن الصحيح على الدوام، لكنه أعرب عن اعتزازه بالتقدم المحرز. وعلى الصعيد العالمي، تطلب ذلك انخفاضا مطّردا في النسبة المكرسة لوظائف الدعم من العاملين في

البعثات السياسية الخاصة، نزولا بها إلى ٢٩ في المائة عوضا عن ٣٩ في المائة في عام ٢٠١٣. وتتلقى نسبة تزيد على ٧٠ في المائة من أفراد البعثات دعم معاملات من مواقع نائية، على غرار عمل مكتب الدعم المشترك في الكويت مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وعمل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وعمل مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقد حققت تلك الترتيبات نتائج في مجال الكفاءة وخفضت بقدر كبير حجم الدعم المطلوب للبعثات في المواقع غير المستقرة وذات التكلفة العالية، مما يسر تحقيق أقصى قدر من الحضور في بيئات غير مواتية.

٢٣ - وتشرف الإدارة على بدء تطبيق نظام أوموجا لتخطيط موارد المؤسسة في البعثات السياسية الخاصة. وكانت المرحلة الأولى من النظام قد نفذت في آذار/مارس ٢٠١٤، بينما تجري الاستعدادات لتنفيذ المرحلة الثانية من مراحل النظام الأربع، المعروفة باسم نظام أوموجا الموسع رقم ١، من أجل تطبيقه قريبا على الموظفين الميدانيين في مجالات الإدارة والمرتبات والسفر. وسيبدأ تشغيل الجانب المتعلق بالموظفين الوطنيين في مطلع عام ٢٠١٦، يليه الجانب المتعلق بإدارة سلسلة الإمداد، ثم وضع الميزانية فإدارة البرامج، في عام ٢٠١٧.

٢٤ - وتعتبر تلك المسائل الخمس نفسها على قدر كبير من الأهمية لتوفير الدعم الميداني لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على حد سواء، وهي: التعاون؛ والتركيز على الأداء؛ والتوفيق بين السلطة والمسؤولية؛ وبناء شراكات أقوى؛ والعمل على تحقيق أولويات الدعم العاجلة.

٢٥ - ومن الضروري زيادة الاستثمار في مجالي التكنولوجيا والابتكار. ويتميز العمل الميداني بكثر من الاحتياجات الفريدة نسبيا في ما يتعلق بالتغلب على بعد المسافات وضمان السلامة والأمن والتجاوب مع سيناريوهات التشغيل الدينامية. وبينما انصب اهتمام فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في تقريره النهائي الذي نشر بشكل منفصل في عام ٢٠١٥، على عمليات حفظ السلام، تعمل إدارة الدعم الميداني على تحقيق التحسينات التكنولوجية الموصى بها بذات القدر من الحماس في البعثات السياسية الخاصة، وبخاصة حين يتعلق الأمر بالسلامة والأمن.

٢٦ - ويجب أيضا فعل المزيد من أجل التغلب على اختلال الاتساق بين السلطات والمسؤوليات والموارد في ما يختص بالعمليات الميدانية. ويجب منح النساء والرجال الذين يعملون من أجل الاستجابة لسيناريوهات بالغة الصعوبة في الميدان، صلاحيات تتناسب مع تلك المسؤوليات الثقيلة.

٢٧ - وتكون البعثات السياسية الخاصة مغلولة الأيدي في بعض الأحيان نظرا إلى أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ليست الوسيلة المثلى لتمويل عمليات بدء التشغيل والتوسع والمساندة بالدعم. وقد تصبح القرارات والإجراءات في ذلك السياق مدفوعة بقدرات التمويل عوضا عن أولويات البرامج. وتعكف اللجنة الخامسة على إعادة النظر في تقرير الأمين العام عن استعراض الترتيبات اللازمة لتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها (A/66/340)، وتتوقع الإدارة الحصول على نتيجة إيجابية.

٢٨ - وبينما تحققت بالفعل مكاسب في مجال الكفاءة، كانت تكلفة الاحتياجات من الموظفين هي العنصر الرئيسي في تحديد حجم تكاليف البعثات السياسية الخاصة. ويستهلك ذلك العنصر نحو ٦٠ في المائة من مجموع تكاليف

البعثات السياسية الخاصة، مقارنة بنسبة ٢١ في المائة في عمليات حفظ السلام. وقد وصل ترشيد التكاليف إلى الحد المناسب بشكل طبيعي، وستُخِل أية تخفيضات إضافية بالتوازن بين الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج. ومن المهم أيضا كفالة تكيف الاحتياجات من الموارد مع الظروف المتغيرة، بما في ذلك وضع حدود لما يمكن تحقيقه وللقدرة على حماية العاملين.

٢٩ - وأثنى وكيل الأمين العام على صفات الشجاعة والتفاني والتضحية التي اتسم بها الزملاء العاملين في البعثات السياسية الخاصة، وعلى تفاني من يوفرون لهم الدعم من المقر. وعلى الرغم من وجود مصاعب في المجالين الميداني والإداري معا، أعرب وكيل الأمين العام عن التزامه بتوسيع نطاق الدعم المقدم للبعثات السياسية الخاصة وفق توجيهات الدول الأعضاء.

٣٠ - الرئيس: أعلن عن فتح باب الأسئلة والتعليقات لأعضاء اللجنة.

٣١ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الفرع المتعلق بالتمثيل الجغرافي ومشاركة المرأة في تقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/70/400) اشتمل على عدد قليل من الفقرات المواضيعية وتضمن لمحة عامة فقط عن نواياه. ولأغراض الشفافية، من شأن استخدام النسب المئوية أن يوضح مدى الزيادة في عدد النساء مقارنة بالعام السابق؛ بينما لم تقدم معلومات كافية عن التمثيل الجغرافي أيضا، مما يعزز ضرورة استخدام لغة الأرقام. وتساءل عما إذا كانت التقارير المستقبلية ستوفر للدول الأعضاء البيانات التي تحتاجها لإجراء التقييمات اللازمة.

٣٢ - السيدة ستينر (النرويج): رحبت بفرصة إجراء حوار تفاعلي بين الأمانة العامة والدول الأعضاء فأعربت عن ضرورة زيادة الاستثمارات لمنع نشوب الأزمات ودرئها قبل أن ترتفع تكلفتها لجميع الأطراف. وقالت إن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دورا حاسما في ذلك الصدد، وأعربت عن تأييد النرويج القوي لتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446) وتوصيات فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (A/69/968-S/2015/490) وتوصيات الأمين العام المتعلقة بتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها (A/66/340).

٣٣ - وقالت المتحدثة إن اللجنة الخامسة أوقفت تمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها لأكثر من أربع سنوات. وأضافت أنه كان يؤمَّل أن يشهد عام ٢٠١٥ تغييرا في ذلك الصدد، قائلة إن وفد بلدها سيعمل في اللجنة الخامسة على رفع ذلك الحظر. وتساءلت عن التعديلات الإدارية والتنظيمية قصيرة الأجل التي يمكن إجراؤها بغية تعزيز دعم البعثات السياسية الخاصة ريثما يرفع الحظر، وعمّا تستطيع الدول الأعضاء فعله لتيسير تنفيذ التعديلات اللازمة.

٣٤ - السيد فيلتمان (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): أعرب، في معرض رده على سؤال ممثل إيران، عن الأهمية الكبيرة التي يوليها كل من الأمين العام وإدارته للتمثيل الجغرافي. واعرب أيضا عن ضرورة أن تمثل في البعثات السياسية الخاصة عضوية المنظمة الواسعة النطاق، مشيرا إلى أن المجال متاح للتحسين بلا شك. وتعزى التقلبات الكبيرة في مستويات التمثيل إلى تغير العاملين في العدد المحدود من الوظائف الميدانية على مستوى الرتب العليا. وقد يُحدِث شغل أي فرد من الجنسين لوظيفة واحدة فقط تغييرا كبيرا في الأرقام، بسبب محدودية الشواغر وتأثير التناوب. وقال الوكيل إن إدارته ستسترشد بمشروع القرار

الـذي سـتعتمده اللجنـة في إطـار ذلـك البنـد مـن جـدول الأعمال.

٣٥ - وأعـرب الوكيـل عـن الشـكر للنـرويج علـى قيادهـا جهود التمويل والدعم، مشيرا إلى أن تلك المسألة تؤثر أيضا علـى إدارات الأمانـة العامـة الأخـرى الـتي تـدعم البعثـات السياسية الخاصة، مثل إدارة الشؤون الإدارية وإدارة شؤون السـلامة والأمـن. وأوضـح أن إصـلاحات صـغيرة تجـري مناقشتها مع الوفود في اللجنة الخامسة. وقال إن الخيارات الـتي وردت في تقريـر الفريـق المسـتقل الرفيـع المسـتوى (A/70/95-S/2015/446) وفي تقريـر الأمـين العـام عـن تنفيـذ توصـيات الفريـق (A/70/357-S/2015/682) تشـمل السـماح للإدارة بالسحب من حساب الدعم في الحالات الـتي تسـهم فيهـا أنشـطتها في عمليـات حفـظ السـلام، لأن ذلـك سـيتيح إمكانية أن تغطي الموارد الأخرى فترات أطول.

٣٦ - السيد كهاري (وكيل الأمين العام للدعم الميداني): أكد محدودية تمثيل المرأة في الوظائف القيادية العليا في مجالي حفظ السلام والشؤون السياسية، حيث توقف معدل التمثيل في حدود ٢٠ في المائة تقريبا. وقال إن مبادرات معالجة تلك المسألة شملت إيجاد مرشحات موهوبات لشغل الوظائف العليا، بما في ذلك الطلب إلى البلدان أن تقترح أسماء معينة لدخول المقابلات الشخصية ومن ثم تلقي التدريب والتوجيه. وأعـرب السـيد كهـاري عـن سـروره لأن يبلـغ اللجنـة بـأن واحـدا مـن كـل أربعـة مرشـحين قـد عُيّن في وظيفـة عليـا في مجـال حفـظ السـلام، بينمـا يتوقّـع تعـيين الثلاثـة الآخـرين في المستقبل القريب. وأعرب أيضا عن ضرورة أن تقدم الدول الأعضـاء أسمـاء المرشـحين إلى المنظمـة. وقـال إنـه يجـري أيضـا تنظيم لقاءات توعية لأغراض استقدام الموظفين، لكـن المسـألة تتطلب أكثر من ذلك.

٣٧ - وقـال السـيد كهـاري إن أحـد الكيانـات الأخـرى المتـأثرة هـو مكتـب الشـؤون القانونيـة. ومـن شـأن وضـع ترتيبـات مناسـبة لـدعم البعثـات السياسـية الخاصـة أن يـؤدي لـيس فقـط إلى رفـع الكفـاءة، بـل وإلى تعزيـز الشـفافية أيضـا. وقـال إنـه يكـرس نصـف وقتـه لشـؤون البعثـات السياسـية الخاصة على الرغم من أن تمويلها لا يتعدى نسبة ٥ في المائة من الحافظة المالية الـتي تستخدم أيضا لتغطية تكـاليف عمليـات حفظ السلام.

٣٨ - وأعـرب الوكيـل عـن الشـكر للنـرويج لمـا تبذلـه مـن جهـود، مشـيرا إلى أن آليـات الـدعم تشـكل جـزءا مـن بنيـة ميزانيـات البعثـات، وهـو واقـع يـتعين علـى الـدول الأعضـاء الاعتـراف بـه وتأييـده. وطلـب إلى الـدول إظهـار اسـتعدادها للموافقـة علـى تعـديلات الميزانيـة البرنامجيـة تماشـيا مـع الاحتياجـات المـتغيرة للبعثـات السياسـية الخاصـة، الـتي لا تناسبها دورة الميزنـة ذات السـنتين. ودعـا أيضـا إلى تبسـيط اللوائح والأنظمة الإدارية الـتي تحكم العمل الميـداني وتحسينها. وأضـاف أنـه سـتقدم إلى الـدول الأعضـاء، عـن طريـق الأمـين العام، ، في أواخر عام ٢٠١٦، مقترحـات مـن إدارة الشـؤون الإدارية وإدارته.

٣٩ - السـيد إسـنومو (إندونيسـيا): أعـرب عـن رغبـة حكومـة بلـده في أن تعـرف مـا هـي الضـمانات الـتي يمكـن تقديمها في ما يتعلق بازدواجية الولايات أو اجراءات الإبلاغ في حالة البعثات السياسية الخاصة وهيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

٤٠ - السـيد فيلتمـان (وكيـل الأمـين العـام للشـؤون السياسية): قـال إن ولايـة البعثـات السياسـية الخاصـة في مجـال حقـوق الإنسـان منحـت لهـا مـن قبـل مجلـس الأمـن لغرضـين، همـا: التمسـك بالمثـل العليـا للأمـم المتحـدة وتعزيـز جهـود الوقايـة. وأضـاف أن أيـة زيـادة كـبيرة في انتـهاكات حقـوق

الإنسان تمثل جرس إنذار مبكر بقرب نشوب أزمة. ومن فوائد البعثات السياسية الخاصة نشر موظفي الأمم المتحدة من الفئة الفنية في الميدان بغية تعزيز المصداقية وبناء الشراكات على الصعيد المحلي، وهو عمل يصعب كثيرا أداؤه من المقر. ومع أن إدارة الشؤون السياسية لديها ولاية عالمية تخولها رصد القضايا الدولية والمساعدة في تنفيذ ٥٠ عملية انتخابية في السنة، فهي لا تملك ما يكفي من التأثير والمعرفة ببواطن الأمور والقدرة على التحليل الميداني دون مساعدة من البعثات السياسية الخاصة.

٤١ - وفيما يتعلق بالتنسيق الرسمي الفعال، قال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إنه يتشاور مع مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مرتين في الأسبوع بغية تعزيز الفهم المتبادل لأنشطتهما وتبادل نتائج التحليلات. وهناك أيضا الآليات المعتادة للتنسيق مع الأطراف الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، في هيئة اجتماعات منتظمة بشأن بلدان معينة. وقال إنه سيتشاور مع الدول الأعضاء بشأن كيفية صياغة الولايات بحيث تعالج الشواغل المتعلقة بالتداخل أو الازدواجية أو التناقض.

٤٢ - الرئيس: دعا اللجنة إلى الإدلاء ببيانات عامة في إطار البند ٥٧ من جدول الأعمال.

٤٣ - السيد هلال (المغرب): تحدث باسم حركة عدم الانحياز، فأشار إلى تقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/70/400) وأقر بضرورة الترابط والتآزر والتكامل بين عمليات الاستعراض الجارية لهياكل السلام والأمن في الأمم المتحدة.

٤٤ - وقال إن مشروع القرار A/70/L.6 يكلّف اللجنة الرابعة بمواصلة النظر في التوصيات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446)، وتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357-S/2015/682). وأعرب عن استعداد الحركة للتعاون مع الشركاء بشأن تلك المسألة الهامة.

٤٥ - وأعاد المتحدث تأكيد التزام الحركة بكفالة فعالية البعثات السياسية الخاصة، معربا عن تأكيدها على أهمية التوافق في الآراء بين الدول الأعضاء في مجال وضع السياسات ذات الصلة بالبعثات، وعلى ضرورة التأكد من أن تنفَّذ فقط الأفكار والنهج التي تعتمدها الدول الأعضاء بشكل جماعي. وأعرب أيضا عن تأكيد الحركة على ضرورة أن تؤدي الجمعية العامة دورا رئيسيا باعتبارها الهيئة الأكثر تمثيلا والمعنية بمناقشة السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة في مجملها.

٤٦ - وقال إنه يتعين على مجلس الأمن والجمعية العامة صياغة ولايات واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ للبعثات الميدانية، استنادا إلى تقييمات موضوعية، وألا يتسرعا إلى اعتماد ولايات تفتقر إلى الأساس السياسي المناسب أو الموارد الكافية، أو ولايات غير قابلة للتحقيق عمليا. وأضاف أن التخطيط المتكامل والربط المنهجي بين صياغة السياسات وتنفيذها على أرض الواقع أمور في غاية الأهمية لكفالة النجاح في ذلك الصدد.

٤٧ - وقال إن الحركة تناشد الأمين العام منح مزيد من الاهتمام للشفافية والتوازن في التمثيل الجغرافي وتمثيل المرأة عند تعيين أشخاص لشغل وظائف قيادية عليا، وبخاصة عند تعيين ممثليه ومبعوثيه الخاصين، وكذلك عند تعيين أعضاء أفرقة الخبراء المعنية بالجزاءات.

٤٨ - وأعرب عن ضرورة احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول. وقال إن الحركة تذكّر بالدور الأساسي للأمم المتحدة، وبدور الجمعية العامة ومجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، وفقا

للميثاق، مع التأكيد مجددا على مراعاة مبادئ الحياد، وموافقة الأطراف، والملكية والمسؤولية الوطنية.

٤٩ - وأضاف أن الحركة تناشد الأمين العام عقد حوارات تفاعلية بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة البعثات السياسية الخاصة، على أن تسبقها مشاورات مع الدول الأعضاء. ومن شأن ذلك أن يكفل أقصى قدر من المشاركة الفعالة، خاصة وقد برهنت التجارب السابقة أن المشاورات المحدودة تحول دون نجاح المبادرات. وعلى سبيل المثال، يمكن عن طريق تلك الحوارات معالجة مسائل تثير شواغل رئيسية لدى الدول الأعضاء، مثل الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، والمكاتب الإقليمية، ووحدات الحراسة، وإجراءات منح ولايات البعثات السياسية الخاصة. وقال المتحدث إن الحركة تشجع الأمين العام أيضا على إدراج النقاط الرئيسية التي تتناولها الحوارات التفاعلية في تقريره عن مسائل السياسات العامة المتعلقة البعثات السياسية الخاصة الذي سيقدَّم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

٥٠ - وأشارت الحركة إلى الزيادة غير العادية في الاحتياجات المالية والتعقيدات التي طرأت على البعثات السياسية الخاصة خلال العقد الماضي، علاوة على واقع أن تلك الاحتياجات لم تتّبع دورة الميزانية العادية للأمم المتحدة على الرغم من تمويلها من تلك الميزانية. ولأغراض تعزيز الكفاءة والشفافية في عملية وضع ميزانية المنظمة، وفي ضوء المسائل المتعلقة بالموافقة على تلك الأنشطة وبعمل البعثات ونطاق ولايتها، شددت الحركة على ضرورة تطبيق معايير ومنهجيات وآليات تمويل عمليات حفظ السلام على البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك إنشاء حساب منفصل لها. ومن ذلك المنطلق أعربت الحركة عن تأييدها للتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446)، بشأن ترتيبات توفير التمويل والدعم لتلك البعثات.

٥١ - السيد بامرونغفونغ (تايلند): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فأكد مجددا أهمية الشفافية والمساءلة والتمثيل الجغرافي والخبرة والفعالية لمشروعية ومصداقية البعثات السياسية الخاصة، التي ينبغي أن يكون تخطيطها واستخدامها وتقييمها أكثر شمولا، وأن يتسم بمزيد من المساءلة والشفافية. وأعرب عن تقدير الرابطة للتوصيات القيّمة الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446) وعن شكرها للأمين العام على تقريره عن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357-S/2015/682). وقال إنه يجب على الدول الأعضاء الاضطلاع بالمسؤولية المترتبة على قرار الجمعية العامة ٦/٧٠ بشأن تكليف اللجنة الرابعة بمواصلة النظر في التوصيات الواردة في تلك التقارير.

٥٢ - وأعرب عن تأييد الرابطة لدعوة الفريق (A/70/95-S/2015/446)، ودعوة الأمين العام (A/70/357-S/2015/682)، من أجل تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجالي منع النزاعات والوساطة، وتشجيعها البعثات السياسية الخاصة على زيادة اهتمامها بكلا العنصرين. وقال إن ذلك الأمر يتطلب توفير الدعم السياسي من الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين من أجل إيجاد التزام جماعي بكفالة نجاح منع النزاعات.

٥٣ - وأضاف أن دور البلدان المضيفة في غاية الأهمية للرابطة. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من البعثات السياسية الخاصة هو تعزيز القدرات الوطنية، وبخاصة في مجالات الأمن ومؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع أخذ السياقات والاحتياجات المحلية في الاعتبار. ومن الضروري كفالة الملكية الوطنية الحقيقية للبعثات كي تنجح ويتحقق سلام دائم. ولذلك تشدد الرابطة على أهمية المشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة

المعنيين على الصعيد الوطني، ولا سيما الحكومات المضيفة، بدءا من المراحل المبكرة للبعثات وفي ما بعدها.

٥٤ - وتستوجب كفالة تعزيز الشفافية والمساءلة وجود تشاور لصيق بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء. وأعرب المتحدث عن تأييد الرابطة لقيام حوارات منتظمة وشاملة وتفاعلية بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. وأكدت الرابطة أيضا ضرورة تواصل الأمانة العامة مع الدول الأعضاء في الوقت المناسب قبل انعقاد تلك الحوارات، بالإضافة إلى توفير معلومات تفصيلية ذات صلة. ويتعين أخذ الآراء التي يعرَب عنها في الحوارات بعين الاعتبار من قبل مجلس الأمن والأمانة العامة عند إصدار ولايات البعثات السياسية الخاصة أو استعراضها.

٥٥ - ولا يجوز اعتبار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مسألة يمكن تداركها بعد قيام البعثات السياسية الخاصة، بل يجب أن تكون عنصرا أساسيا في جميع مراحل عمليات السلام. وأعرب المتحدث عن ترحيب الرابطة باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) مؤخرا، وبإعادة تأكيد العزم على تعميم تلك الخطة في تصاميم هياكل السلام والأمن، قائلا إنها تؤيد اعتزام الأمين العام تشجيع تعزيز تمثيل المرأة في الوظائف القيادية العليا وبخاصة وظائف الممثلين والمبعوثين الخاصين.

٥٦ - وقال إن انتشار البعثات السياسية الخاصة له نتائج عميقة الأثر على ترتيبات تمويلها ودعمها، وتسببت في تعطيل قدرتها على تحقيق مهام ولاياتها وأحدثت اختلالات في الميزانية العادية للمنظمة. وأضاف أن الرابطة تؤيد تماما دعوة الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446) إلى أن تعتمد الجمعية العامة على الفور التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لعام ٢٠١١ (A/66/7)، بشأن استعراض ترتيبات تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة، ولا سيما إنشاء حساب خاص منفصل لتمويلها.

٥٧ - وأعرب عن التزام الرابطة بدعم تعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة في البعثات السياسية الخاصة. وقال إنها ستعمل في تعاون وثيق مع الشركاء في اللجنة الرابعة من أجل منح الاعتبار الواجب للتوصيات المتعلقة بهذه البعثات على النحو الذي اقترحه الفريق (A/70/95-S/2015/446) والأمين العام (A/70/357-S/2015/682).

٥٨ - السيد لال كاتاريا (الهند): أحاط علما بتقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة (A/70/400)، معربا عن الضرورة القصوى لأن تبدي البعثات السياسية الخاصة قابليتها للمساءلة بصفة عامة، علاوة على إظهار الشفافية في تعيين موظفيها، لأن الطريقة المتبعة حاليا تفتقر إلى الشفافية والمصداقية.

٥٩ - وأعرب عن ضرورة احترام سيادة جميع الدول التي تعمل فيها بعثات سياسية خاصة وصون سلامتها الإقليمية. وأضاف أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تنفيذ البعثات السياسية الخاصة، مبادئ الحياد وموافقة الأطراف والملكية والمسؤولية الوطنية. وقال إن حكومة بلده تشدد أيضا على أهمية وضوح ولايات هذه البعثات، لتجنب حدوث أي تعتيم في تلك الولايات أو انفصالها عن الحالة السياسية في منطقة عمل البعثة. وأوضح أن وفد بلده يتوقع إجراء مزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن صياغة السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة بغية تقليل فرص حدوث هذا الانفصال.

٦٠ - وقال إن حكومة بلده تدعو إلى إجراء مزيد من المشاورات من جانب مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. وأعرب عن أهمية سلاسة

التواصل بين مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة بشأن تلك البعثات، وأهمية زيادة إشراك الدول الأعضاء بدرجة كبيرة، بسبب أن صياغة السياسات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة تفتقر إلى الشفافية في الوقت الراهن. وعلاوة على ذلك، ينبغي توخي الحذر عند التوسع في المجالات التي تدخل في نطاق عمل هيئات المعاهدات أو ولايات مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وسيكون من الضروري إنشاء آليات جيدة التأسيس لكفالة المساءلة على النحو الواجب إذا وسع مجلس الأمن نطاق ولاية البعثات السياسية الخاصة.

٦١ - وقال المتحدث إن وفد بلده أحاط علما بتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357-S/2015/682). وأضاف أن كلا التقريرين يؤكدان أهمية العمل السياسي، وأن وفد بلده يفضل إعطاء العملية السياسية مكانها المناسب، عوضا عن اللجوء إلى عملية حفظ سلام قد تكون غير مناسبة. وينبغي أخذ الملكية الوطنية للعملية السياسية في الاعتبار عند تصميم البعثات السياسية الخاصة نظرا إلى الدور الذي تؤديه في ذلك السياق. وقال المتحدث إن حكومة بلده تتفق مع الأمين العام في أن إحداث تغيير في عمليات السلام مسؤولية جماعية تتحملها عضوية المنظمة بأسرها. وأضاف أنه لا تنشأ مسؤولية دون سلطة، وأن الحلقة المفقودة هي زيادة مشاركة العضوية العامة في شؤون البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك المشاركة في صياغة وتجديد ولاياتها.

٦٢ - وقال إن حكومة بلده تتوقع من إدارة الشؤون السياسية زيادة عدد جلسات الإحاطة التفاعلية التي ينظمها للدول الأعضاء رؤساء البعثات السياسية الخاصة، من أجل إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لطرح الاستفسارات والمقترحات، ومن ثم تحسين فعالية البعثات وتوفير المدخلات لتعديل مساراتها.

٦٣ - وأعرب عن ضرورة إنشاء حساب جديد منفصل للبعثات السياسية الخاصة. وقال إن البعثات بحالتها الراهنة لا تساير دورة الميزانية العادية، وينبغي تمويلها باستخدام المعايير والمنهجية والمساءلة المطبقة على عمليات حفظ السلام. وقد أيد الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446) التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لعام ٢٠١١ (A/66/7) بشأن زيادة تعزيز الشفافية في ميزانية البعثات السياسية الخاصة عن طريق إنشاء حساب خاص منفصل لتمويلها، وإعداد ميزانيتها ذلك الحساب لفترة مالية تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه، والإبلاغ عنه سنويا.

٦٤ - ونظرا إلى أهمية دور البعثات السياسية الخاصة في صون السلم والأمن الدوليين، يحث وفد بلده على اتخاذ إجراءات بشأن مقترحاته المتعلقة بمشاركة الدول الأعضاء وتعزيز الشفافية والمساءلة في تلك البعثات.

٦٥ - السيد إسنومو (إندونيسيا): أشاد بعمل الممثلين الخاصين والمبعوثين السياسيين والموظفين الميدانيين، ودعا منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ذات الوقت إلى زيادة التركيز بشكل كبير على تسوية المنازعات سلميا.

٦٦ - وشدد على أهمية تسليط الضوء على أولوية الوساطة والحوار السياسي والدبلوماسية في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446) وتقرير الأمين العام (A/70/357-S/2015/682) معربا عن سعادته لذلك. وقال إن إندونيسيا قد شهدت مزايا التسوية السياسية السلمية في إقليم أتشيه.

٦٧ - وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بمشروع القرار (A/70/L.6) وعن تطلعها إلى المشاركة في المداولات

الحكومية الدولية بشأن تقريري الفريق (A/70/95-S/2015/446) والأمين العام (A/70/357-S/2015/682). وقال إن تأكيد التقريرين عن حق على أهمية اتباع نهج شامل ومترابط يجعل مناقشاتهما في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة أمرا حيويا أيضا. وأضاف أن وفد بلده يشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على دراسة التقريرين والنظر في إيجاد طرائق لتسخير الخبرات ومواطن القوة لتحقيق تضافر الجهود بغية تحسين البعثات السياسية الخاصة.

٦٨ - وأعرب عن طلب حكومة بلده الحصول على مزيد من المعلومات من إدارة الشؤون السياسية بشأن الأسس الجغرافية لتكوين البعثات السياسية الخاصة. وشدد على القيمة الكبيرة لاستخدام المزيد من خبرات صانعي السلام والوسطاء والخبرات المدنية الأخرى المتعلقة ببناء القدرات من البلدان النامية، وبخاصة البلدان التي تعهدت بنفسها عملية انتقالها بنجاح من النزاعات إلى الديمقراطية والاستقرار والسلام. وقال إن وفد بلده يحث في ذلك الصدد، على تعزيز التفاعل مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٦٩ - وأضاف أن أفضل بعثة سياسية خاصة ستفشل إن لم تحصل على ما تحتاجه من دعم إقليمي ودولي، لذلك تشدد حكومة بلده على أهمية قيام حوار منتظم ومفتوح وتفاعلي بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، وإدارة الشؤون السياسية على وجه الخصوص، فيما يتعلق بتلك البعثات. وتتمتع الجمعية العامة بوضع مثالي يؤهلها لاستعراض تلك البعثات وتقديم الإرشاد لها في مهامها السياسية المعقدة. وقال المتحدث إن وفد بلده يؤيد إنشاء حساب منفصل وتكريسه لتمويل البعثات السياسية الخاصة، في ضوء تزايد تكاليفها وارتفاع عددها. وأعرب عن ضرورة استخلاص الدروس من الولايات الناجحة والأقل نجاحا للبعثات السياسية الخاصة، وضرورة تبادل أفضل الممارسات بشكل أكثر انتظاما بين أصحاب المصلحة. وأعرب عن استعداد حكومة بلده لمواصلة الإسهام في جهود الأمم المتحدة لصنع السلام، بغرض المساعدة على تطوير نُهج فعالة للبعثات السياسية الخاصة.

٧٠ - السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا (البرازيل): قال إن دور البعثات السياسية الخاصة يندرج في صميم عمل الأمم المتحدة في مجالات المساعي الحميدة ومنع النزاعات وصنع السلام وبنائه. وأعرب عن شكر وفد بلده للأمين العام على عقد اجتماعات الفريق المعني بعمليات السلام، وعن تقديره لمقترحات الفريق المفيدة فيما يتعلق بتمويل تلك البعثات ودعمها (A/70/95-S/2015/446).

٧١ - وقال إن مجلس الأمن هو الذي شكل غالبية البعثات السياسية الخاصة، لكنها جميعا تمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة، باستثناء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الشيء الذي تسبب في حدوث اختلال في الميزانية العادية. وأضاف أن حصة تمويل البعثات السياسية الخاصة من الميزانية العادية تفوق نسبة ٢٠ في المائة، وتتعدي على مخصصات الأنشطة الأخرى للمنظمة. وهي مقيّدة بهيكل الميزانية العادية، ولذلك تكتنف تعديل تشكيلها ليتناسب مع الاحتياجات الدينامية للبيئات التي تعمل فيها صعوبات أكبر. وأعرب عن ارتياح حكومة بلده لأن تقرير الفريق (A/70/95-S/2015/446) يتفق مع توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها لعام ٢٠١١ (A/66/7)، في ما يتعلق بإنشاء حساب خاص للبعثات السياسية الخاصة وفصله عن الميزانية العادية، وتوفير المويل له والإبلاغ عنه سنويا. ولأغراض تحسين الكفاءة والشفافية في إدارة المنظمة للبعثات

السياسية الخاصة، يحث الوفد جميع الدول الأعضاء على مناقشة الإصلاحات المقترحة في اللجنتين الرابعة والخامسة.

٧٢ - وقال المتحدث إن ٤ بعثات فقط من البعثات السياسية الخاصة المنتشرة حاليا والبالغ عددها ٣٨ بعثة، قد شُكلت من قبل الجمعية العامة. وأضاف أن التعقيد المتزايد للمهام الميدانية للبعثات السياسية الخاصة يجعلها أشبه بعمليات حفظ سلام صغيرة الحجم. ولذلك تعتبر المناقشات المستفيضة لطبيعتها وعلاقتها مع جهود حفظ وبناء السلام بالغة الأهمية. ومن شأن زيادة وضوح الفوارق المميزة لعمليات حفظ السلام عن البعثات السياسية الخاصة أن تعزز شفافية تلك البعثات.

٧٣ - ويتعين معالجة القيود المتأصلة في ترتيبات الدعم الحالية للبعثات السياسية الخاصة من خلال النظر في عملية وضع الميزانية بطريقة أكثر ترشيدا وإنصافا. ونظرا لتعقيد مهام هذه البعثات يظل دعم الدول الأعضاء لها في غاية الأهمية. ويمكن توسيع نطاق مشاركة العضوية العامة للمنظمة بشكل أكثر فعالية ويسرا، إذا اتسمت القرارات المتعلقة بولايات هذه البعثات وميزانياتها بقدر أكبر من الإنصاف.

٧٤ - السيد الداي غونزاليز (المكسيك): قال إن البعثات السياسية الخاصة من أولويات اهتمامات وفد بلده لأنها إحدى الآليات الرئيسية التي تستخدمها المنظمة لمنع النزاعات ومعالجة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين. وأعاد المتحدث تأكيد إشادة حكومة بلده بعمل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

٧٥ - وأعرب عن القلق حيال لجوء مجلس الأمن المضطرد إلى استخدام البعثات السياسية الخاصة على نحو يشمل بيئات متزايدة الهشاشة وبولايات موسعة، بدون توفير الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها بفعالية. وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بتركيز اهتمام الفريق المستقل الرفيع المستوى على الجوانب المالية للبعثات السياسية الخاصة A/70/95-S/2015/446) وبخاصة إنشاء حساب خاص منفصل عن الميزانية العادية، إذ سيخفف ذلك ضغوط الميزانية في المجالات الرئيسية الأخرى لعمل المنظمة، مثل حقوق الإنسان والتنمية، ويرفع الكفاءة.

٧٦ - وأعرب عن أسف حكومة بلده لأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357) لم يول مزيدا من الاهتمام لمسألة الحساب الخاص المنفصل، الذي حظي بدعم كثير من الدول الأعضاء. وقال إن مستقبل البعثات السياسية الخاصة لا يجوز أن يرتهن بمخصصات موارد لا يمكن التنبؤ بها. وأعرب عن تأييد وفد بلده القوي لتوصية الفريق الواضحة في ذلك الصدد، وأكد مجددا استعداد الوفد لمواصلة قيادة المناقشات ذات الصلة في اللجنة الخامسة.

٧٧ - وأعرب المتحدث عن ضرورة الاعتراف بالأهمية المتزايدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حل النزاعات، علاوة على الأهمية التي يوليها الفريق والأمين العام لمنع النزاعات والوساطة، وفوق كل شيء، أولوية الحل السياسي على العسكري؛ موضحا أن تلك المسألة تشكل أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية لحكومة بلده.

٧٨ - وقال إن وفد بلده تعاون مع وفد فنلندا على تيسير صياغة مشروع قرار بشأن البعثات السياسية الخاصة، وشكر الأعضاء على دعمهم الكبير. وأضاف أن مشروع القرار يدعو الأمانة العامة مجددا إلى تنظيم حوارات تفاعلية لمناقشة جميع جوانب مسألة البعثات السياسية الخاصة. وقال إن حكومة بلده تحث الأمانة العامة على التشاور مع الدول الأعضاء وعلى تنظيم تلك الحوارات على المستوى اللائق من حيث المحتوى والمشاركة. وأضاف أن مشروع القرار يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن جميع جوانب مسألة

البعثات السياسية الخاصة في الوقت المناسب خلال الدورة الحادية والسبعين. وأردف أن وفد بلده يدعو إلى تضمين تقرير عام ٢٠١٦ تحليلا نوعيا للمعلومات، على مستوى يليق بالأهمية التي أولاها الأمين العام للبعثات السياسية الخاصة في مقدمة تقريره الأخير (A/70/400) بينما يتمسك بالدعوة إلى تحديث أدوات المنظمة لمجاراة الواقع الراهن. وقال إن المكسيك ستواصل المشاركة في المناقشات البناءة بشأن عمليات الاستعراض الجارية، عن طريق توظيف الدروس المستفادة والتجارب الإيجابية المتحصل عليها حتى الآن.

٧٩ - السيدة رودريغيز بينيدا (غواتيمالا): أعربت عن الأسف لأن تقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة (A/70/400) تأخر صدوره كثيرا، مما أثر بشكل ملحوظ على فرصة إجراء مناقشة صريحة وبعيدة المدى. وقالت إن سرعة صياغة التقرير وتعميمه على الدول الأعضاء ينبغي أن تكون من أولويات إدارة الشؤون السياسية، نظرا إلى أنه عنصر أساسي في تعزيز الشفافية والمساءلة والفعالية في البعثات السياسية الخاصة.

٨٠ - وأعربت عن ترحيب حكومة بلدها بالاهتمام الذي حظيت به البعثات السياسية الخاصة في عمليات الاستعراض المستقلة التي أجريت في عام ٢٠١٥، نظرا إلى ضرورة إيجاد طرائق مرنة ومتنوعة لتعزيز السلام والأمن على الصعيد العالمي. وقالت إن التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446)، وفي تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357-S/2015/682)، حَرِيّة بأن تساعد على تحسين آليات الشفافية والمساءلة للبعثات السياسية الخاصة، وأضافت أن إدخال التعديلات في ذلك الصدد مسؤولية جماعية تتحملها جميع الدول الأعضاء.

٨١ - وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٩٥/٦٩، ”أن يُقيم حوارا منتظما جامعا حول مسائل السياسات العامة المتعلقة البعثات السياسية الخاصة“؛ لكن لم ينعقد سوى حوار واحد فقط من هذا النوع في عام ٢٠١٥، بمشاركة الفريق. وقالت في ذلك الصدد، إن الوفود أعربت عن رغبتها في تعزيز الشفافية والمساءلة، وعن ضرورة تعزيز وضوح المفاهيم المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، لكنها لم تتابع تلك المسألة، بينما لم تنظم الأمانة العامة حوارا تفاعليا آخر.

٨٢ - وأعربت عن تساؤل حكومتها الجدي عن مدى امتثال تلك المسألة إلى ولاية الجمعية العامة. وقالت إن الكثير من مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة يستدعي المناقشة، ويمثل الحوار التفاعلي المنتظم الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه. وأعربت عن تشديد وفد بلدها على ضرورة مناقشة الحالة الأمنية في كثير من مناطق نشر البعثات، بجانب مناقشة الآليات التي تستخدمها إدارة الشؤون السياسية لتعزيز أمن العاملين في الميدان وحمايتهم، والآليات التي أنشئت لمنع الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي في البعثات السياسية الخاصة. وقالت إن الحصول على المعلومات المتعلقة بذلك هو أفضل طريقة لمساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات عند تحليل مستقبل تلك البعثات. وأضافت أن وفد بلدها لا يزال يأمل في إنجاز تلك الولاية في العام التالي، وإجراء مناقشة متعمقة للتوصيات الواردة في الاستعراضات المشار إليها أعلاه.

٨٣ - وأعربت عن الأسف أيضا لأن تقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة (A/70/400)، الذي صدر التكليف به بموجب قرار الجمعية العامة ٩٥/٦٩، تضمَّن وصفا موجزا جدا لجهود وتدابير الأمانة العامة المتعلقة

بالبعثات السياسية الخاصة. وأكدت مجددا دعوة حكومة بلدها إلى أن يطلُب القرار توفير معلومات مفصلة ذات صلة، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل المنظمة، مضيفة أنه لا يجوز أن تتجاهل الأمانة العامة مثل تلك الدعوة.

٨٤ - وقالت المتحدثة إن إدراج معلومات مفصلة عن البعثات السياسية الخاصة المختلفة في الموقع الشبكي المحدَّث لإدارة الشؤون السياسية يشكل خطوة هامة تجاه تعزيز الشفافية، معربة عن الضرورة الملحَّة لإتاحة محتوى الموقع باللغات الرسمية الست، امتثالا إلى مبدأ تكافؤ اللغات.

٨٥ - وينبغي أن يكون ملاك موظفي الأمم المتحدة ممثلا لعضويتها ووجودها على الصعيد العالمي. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة في التمثيل الجغرافي على مستوى الوظائف العليا في البعثات السياسية الخاصة، ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل أفرقة وفرق الخبراء المكلفة برصد تطبيق الجزاءات، ووظائف المبعوثين رفيعي المستوى للأمين العام. وقالت المتحدث إن تقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة (A/70/400) كانت ستكون فائدته أعم لو تضمن معلومات أكثر دقة في ذلك الصدد وبيانات عن آليات معالجة تلك المشكلة.

٨٦ - وقالت إن وفد بلدها يلاحظ الجهود المبذولة لتحسين تمثيل المرأة ومشاركتها في البعثات السياسية الخاصة، ويشجيع استمرار العمل في ذلك الاتجاه.

٨٧ - وأضافت أن التغييرات التي حدثت في هيكل الميزانية خلال العقد الماضي تبرر وجود ميزانيات منفصلة للعمليات العادية وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، مع وضع جداول منفصلة للأنصبة المقررة الخاصة بها. فالميزانية العادية ليست مصدرا مثاليا لتمويل البعثات السياسية الخاصة، لا سيما حينما يضع مجلس الأمن ترتيبات تشكيل معظمها. ويتزايد شبَه تلك البعثات بعمليات حفظ السلام، لكن طريقة تمويلها الحالية تحد بقدر كبير من المرونة التي تحتاجها لترتفع إلى مستوى التحديات في الميدان، وكذلك أثناء تأسيسها أو توسيع نطاقها أو مرورها بمرحلة انتقالية.

٨٨ - وأعربت المتحدثة عن موافقة حكومة بلدها على توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446) بشأن إنشاء حساب خاص ومنفصل للبعثات السياسية الخاصة وإعداد ميزانيته وتمويله والإبلاغ عنه سنويا، وفقا للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لعام ٢٠١١ (A/66/7). وأعربت أيضا عن الأسف لأن تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ تلك التوصيات (A/70/357-S/2015/682) لم يعط هذا الموضوع مزيدا من الاهتمام. وقالت إن إنشاء ذلك الحساب هو السبيل الوحيد لتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة في عملية إعداد ميزانية المنظمة وكفالة استدامة مساهمات الدول الأعضاء.

٨٩ - وأعربت عن استعداد حكومة بلدها التام للعمل بصورة بناءة في إطار اللجنتين الرابعة والخامسة بهدف إحراز تقدم بشأن مسألة البعثات السياسية الخاصة، وعن توقعها أن تنظَّم الحوارات التفاعلية المقبلة بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بهذه البعثات وتعقد بطريقة تؤدي إلى بناء الثقة بين الدول الأعضاء وإدارة الشؤون السياسية.

٩٠ - السيدة باتس (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن البعثات السياسية الخاصة لا غنى عنها من أجل السلام والوساطة. ومثال ذلك ما قمت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من إرساء أسس ممارسات دولية جيدة لتنظيم الإنتخابات في المستقبل. وفي قبرص، وظف الزعماء الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لزيادة فرص توحيد البلد. وفي بوركينا فاسو، شارك الممثل الخاص ومكتب

الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في أنشطة الدبلوماسية الوقائية السريعة. وأعربت المتحدثة عن ترحيب وفد بلدها بتركيز الاهتمام على البعثات السياسية الخاصة وسبل تيسير نجاحها، وبتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446)، والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357-S/2015/682)، بما في ذلك معاملة البعثات السياسية الخاصة باعتبارها جزءا هاما من عمليات حفظ السلام، ودفع مسالتي منع النزاعات والوساطة إلى الأمام في ذات الوقت. وقالت إن الرئيس أوباما قد دعا، في اجتماع قمة حفظ السلام، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، إلى زيادة الدعم المقدم إلى آليات الأمم المتحدة لمنع النزاعات، مثل عمليات الوساطة والمبعوثين. وأشارت إلى تأكيد ذلك الموقف في مذكرة رئاسية جديدة بشأن سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٩١ - وقالت إن حكومة بلدها تضم صوتها إلى الفريق في دعوته إلى كفالة اكتساب الأفرقة القطرية رفيعة المستوى المهارات والخبرات والقدرات المتعلقة بمنع النزاعات، وإلى أن يقدم المقر دعما متسقا لتلك الأفرقة، حسب الاقتضاء. وأكدت ضرورة تصدي البعثات السياسية الخاصة للعنف ضد المدنيين ومنعه. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بتعزيز المشاركة في ذلك المجال وغيره من المجالات الأخرى، التي تستطيع البلدان أن تعمل فيها سويا من أجل تعزيز المساعدة التي تقدم إلى الأمم المتحدة في مجال منع النزاعات.

٩٢ - وقالت إن حكومة بلدها تتوقع أن يحترِم مشروع القرار الصلاحيات الواضحة والمنفصلة الممنوحة لهيئات الأمم المتحدة المختلفة في الميثاق، بما في ذلك المسؤولية الرئيسية التي يتحملها مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، وتتوقع أيضا مراعاة تجنب التداخل عند النظر في المسائل الإدارية والمالية التي تندرج في نطاق مسؤولية اللجنة الخامسة.

٩٣ - السيد اندانجي (كينيا): رحب بتقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة (A/70/400)، قائلا إن وفد بلده يولي أهمية كبيرة لمسائل منع النزاعات والوساطة على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والعالمية، ولدور البعثات السياسية الخاصة في تلك السياقات.

٩٤ - وقال المتحدث إن عمل البعثات السياسية الخاصة اكتسب أهمية غير مسبوقة بسبب ازدياد عدد النزاعات خلال السنوات الثماني الماضية. وأعرب عن اتفاق وفد بلده في الرأي مع تقريري الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446)، والأمين العام (A/70/357-S/2015/682). وأعرب عن ضرورة تغيير طريقة التخطيط لعمليات السلام وتنفيذها، بغرض تعزيز استجابتها لمتطلبات العمل الميداني في ضوء التعقيدات الجديدة للواقع المعاش.

٩٥ - وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بتركيز اهتمام فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام مجددا على منع النزاعات والوساطة (A/69/968-S/2015/490). وقال إن تحقيق السلام في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لن يتحقق إلا بدعم جماعي من الدبلوماسية الوقائية في شكل وساطة ومفاوضات ومساع حميدة وبعثات سياسية خاصة. وأعرب عن إشادة الوفد بجهود المنظمة المستمرة تجاه تعزيز الشراكات بين البعثات السياسية الخاصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٩٦ - ورحب بمقترح تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك مقترح إعادة تعريف عملاء مكتب الدعم ليشمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وجيش الصومال الوطني.

٩٧ - وأعرب عن تأييد وفد بلده الكامل لإشراك المرأة في خطة السلام والأمن، وبخاصة في عمل البعثات السياسية الخاصة، قائلا إنه ينبغي تعزيز مشاركتها في جميع جوانب شؤون السلام والأمن. وأضاف أن حكومة بلده تؤيد أيضا تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين التمثيل الجغرافي وتكافؤ مشاركة الجنسين. وأردف أن البعثات السياسية الخاصة تشكل وسيلة ناجعة لمنع النزاعات، معربا عن ضرورة تعزيز الجهود كي يتحقق السلام المستدام. وقال إن جميع هذه الجهود ستذهب هباء إن لم يتوفر تمويل مستمر ويمكن التنبؤ به للإجراءات الوقائية.

٩٨ - السيد مينيلي (جنوب أفريقيا): أعرب عن ترحيب وفد بلده بتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446)، علاوة على استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام والاستعراض رفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٩٩ - وعلى الرغم من دأب حكومة بلده على الدعوة لبناء السلام ومنع النزاعات، فهي ترى أن المسائل السياسية تدخل في صميم النزاعات، ولابد لذلك من إيجاد حلول سياسية لتحقيق سلام مستدام. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإنشاء البعثات السياسية الخاصة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة، لمساعدة البلدان في إرساء أسس السلام الدائم. وأضاف أن هناك مسائل رئيسية ثلاث جديرة بالاهتمام، وهي: الولايات؛ وتعبئة الموارد؛ والمرأة والسلام و الأمن.

١٠٠ -وفيما يتعلق بالولايات، أعرب المتحدث عن اتفاق حكومة بلده مع تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/69/363)، وفي أن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دورا حاسما في جهود الأمم المتحدة لمنع النزاعات في مجملها. وأعرب عن الترحيب بتعزيز التعاون بين البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام، بمشاركة جهات فاعلة إقليمية ودون إقليمية، باعتباره تطورا إيجابيا. وقال إن ولايات البعثات السياسية الخاصة يجب أن تتضمن جهود وساطة قوية، بجانب القدرة على إدارة المعارف، وتعزيز استخدام التكنولوجيات الحديثة. بيد أن البعثات السياسية الخاصة تحتاج إلى موارد مناسبة. وقال المتحدث إن وفد بلده يدرك عدم توافر التمويل اللازم لاستمرار مساعي الأمين العام الحميدة على نحو فعال.

١٠١ -وتطرق إلى المرأة والسلام والأمن، فقال إن وفد بلده يشجع البعثات السياسية الخاصة على تكثيف الجهود للتصدي لانتهاكات القانون الدولي والإطار المعياري المرتبط بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك الحد من إمكانية الإفلات من العقاب على الانتهاكات التي تصيب النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، تحتاج البعثات السياسية الخاصة إلى تبادل المعلومات عن الدروس المستفادة.

١٠٢ -السيد فوريس رودريغيز (كوبا): أعرب عن ضرورة التزام البعثات السياسية الخاصة الصارم بمبادئ الميثاق، ولا سيما المبادئ المتعلقة بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وبعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وقال إنه يتعين على المنظمة أيضا أن توفر لجميع البعثات السياسية الخاصة ولاية عملية واضحة المعالم وقابلة للإنجاز وذات أهداف محددة، وأن تمدها بالموارد المادية والمالية التي تتطلبها الحالة في الميدان.

١٠٣ -وأضاف أن الميزانية العادية لا ينبغي أن تتأثر باعتماد بعثات جديدة، وعليه يتعين على الجمعية العامة إجراء تحليل واقعي وشفاف وديمقراطي من أجل إنشاء آلية تمويل منفصلة لها. وقال إن حركة عدم الانحياز قدمت مقترحا بأن تطبَّق على البعثات السياسية الخاصة المعايير والمنهجية والآليات المستخدمة لتمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء حساب منفصل لها.

١٠٤ - وأحاط علما بتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446)، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357-S/2015/682)، وقال إن البعثات السياسية الخاصة ينبغي أن تحكمها السياسات التي تضعها الدول الأعضاء بشكل جماعي في الجمعية العامة. وأضاف أن أية مبادرة تهدف إلى تنظيم أو إصلاح تلك البعثات تندرج ضمن اختصاص الجمعية العامة، بما في ذلك التوصيات الواردة في التقريرين المذكورين أعلاه. وينبغي أن تؤدي الجمعية العامة دورا رئيسيا في تدابير اعتماد تلك البعثات وتنفيذها ورصدها.

١٠٥ - وقال المتحدث إن حكومة بلده ترى أنه يجدر بالأمين العام تقديم تقارير سنوية عن المسائل المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة، بغرض دراسة هذه المسألة بشكل شامل وعلى نحو يكفل الشفافية والمساءلة. وأكد مجددا استعداد وفد بلده للعمل في إطار الجمعية العامة بغية كفالة أن تحقق البعثات السياسية الخاصة الأهداف النبيلة لإنشائها.

١٠٦ - السيد مهدي (العراق): قال إن وفد بلده أحاط علما بما ورد عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تقرير الأمين العام السابق عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/69/325)، وأكد على خصوصية جميع البعثات، وفقا لولاياتها وللمناقشات التي تجري بين الأمم المتحدة والحكومات الوطنية بشأن الملكية والسيادة، وحسب معايير الأمم المتحدة المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وأكد أهمية احترام استقلال الدول الأعضاء وسيادتها، بغرض كفالة عدم تجاوز البعثات للولايات التي يمنحها لها مجلس الأمن؛ قائلا إن الحكومات الوطنية هي الأقدر على تلبية احتياجات بلدانها.

١٠٧ - وأضاف أن علاقة التنسيق والدعم الممتازة بين حكومته والبعثة عززت الحوار السياسي وساهمت في نجاح الانتخابات، التي أدت بدورها إلى تحقيق المصالحة وحماية حقوق الإنسان والإصلاح. وأشار إلى تقديم مساعدات إنسانية للاجئين العراقيين والسوريين. وقال إن قرار مجلس الأمن ٢٢٣٣ (٢٠١٥) مدد ولاية البعثة إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦. وأعرب عن تأييد حكومة بلده لتوصية الأمين العام بشأن تحديد الأولويات، عقب المناقشة مع العراق، في ما يتعلق بكيفية تعزيز جهود الأمم المتحدة من الناحية السياسية وفي مجال العمل الإنساني.

١٠٨ - السيد أليمو (إثيوبيا): قال إن وفد بلده يرى أن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى ذو أهمية خاصة (A/70/95-S/2015/446)، لأنه يؤكد على ضرورة عودة العمل السياسي إلى المقدمة في البعثات السياسية الخاصة. وقال إن استخدام بعثات حفظ السلام لمواجهة التحديات الأمنية المعقدة لم يعد ممكنا من الناحية السياسية أو المالية. ومن هنا تأتي الضرورة القصوى لمعالجة الأسباب الجذرية للتراعات وتعزيز آليات الإنذار المبكر ومنع التراعات والوساطة. وتمثل البعثات السياسية الخاصة أداة سياسية بالغة الأهمية في معالجة التراعات.

١٠٩ - ويجب أن يكون للعضوية العامة للأمم المتحدة دور في تأسيس البعثات السياسية الخاصة. وقال المتحدث إن البعثات التي تفتقر إلى القدرة التحليلية لتفادي التراعات ليست على المستوى الأمثل، ومن الضروري أن تطور الأمم المتحدة قدراتها. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446) بشأن تحسين التحليلات والاستراتيجيات وشحذ قدرات التقييم والتخطيط. وأعرب عن ضرورة مواصلة تعزيز قدرة إدارة الشؤون السياسية على توفير تحليلات جدية، بغية كفالة نجاح نشر البعثات السياسية الخاصة. وقال إن الإدارة تواجه مخاطر تقديم تحليلات وتوصيات غير موثوقة ويمكن أن تؤدي

إلى تفاقم حالات النزاع الحساسة، نظرا لمحدودية قدرتها بسبب قصور الموارد. وأضاف أن ما يوجد من أمثلة على ذلك كاف لتبرير القلق.

١١٠ - وقال إن توصيات أحد الأفرقة التي حظيت بترحيب كبير في أفريقيا تتعلق بتعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية، وعلى وجه الخصوص تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على أساس التشاور بشأن صنع القرار وتقسيم العمل، وفقا للمزايا النسبية لكل منها. ومن الضروري للمنظمتين التعاون بشكل وثيق في ما يتعلق بالعمل المشترك في مجالات تحليل البعثات السياسية الخاصة والتخطيط لها ورصدها وتقييمها، وبتكامل جهود التصدي للنزاعات ومنعها. ويجب أن تكون إدارة الشؤون السياسية قادرة على توفير تحليلات قوية لحالات النزاع، تصلح لإرساء أسس فعالة للبعثات السياسية الخاصة.

١١١ - السيدة هايلي (إريتريا): أشارت إلى التقرير السابق للأمين العام عن مسائل السياسات العامة المتعلقة البعثات السياسية الخاصة (A/69/325)، وإلى الدور الحاسم للجمعية العامة في صون السلم والأمن الدوليين، بطرائق منها تقديم الإرشاد إلى الأمانة العامة بشأن السياسات المتعلقة بتلك البعثات. وقالت إن وفد بلدها يؤيد لذلك الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة الجمعية من خلال حوار منتظم مع الأمانة العامة.

١١٢ - وأشارت إلى أن اللجنة حققت نجاحا محدودا في تعزيز دعم العضوية العامة للأمم المتحدة على الرغم من أهميته البالغة لنجاح البعثات السياسية الخاصة. وقالت إن حكومة بلدها تدعو إلى إقامة حوار شامل ومنظم وجيد التركيز بهدف تحقيق نتائج خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وأضافت أن التشاور المسبق بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، وكذلك وضع جدول زمني لعقد حوارات تفاعلية، من العوامل التي تسهم في قيام مداولات مثمرة. وأعربت عن تطلع وفد بلدها إلى تقديم تقارير أكثر شمولا عن التدابير التي تتخذها الأمانة العامة لتعزيز الفعالية والشفافية وتكافؤ التمثيل الجغرافي. وقالت إن حكومة بلدها ستواصل الإسهام بنشاط في المناقشات بشأن تعزيز فعالية البعثات السياسية الخاصة.

١١٣ - السيد زاهر (مالديف): رحب بتقرير الأمين العام عن البعثات السياسية الخاصة (A/70/400) قائلا إن حكومة بلده تدرك أهمية البعثات السياسية الخاصة في مجال الشؤون الدولية، وإنه يتعين لذلك أن تكون ولايات تلك البعثات محددة بصورة جيدة، وأن تتسم بالشفافية وتتَّبع منهجيات موضوعية لتجنب أي تضارب مع أهدافها المتوخاة. وقال إنه لا ينبغي استخدامها لتحقيق أغراض ذات دوافع سياسية أو لممارسة ضغوط نيابة عن شرائح معينة من المجتمع الدولي أو بطريقة تتعارض مع مبادئ الميثاق. وعلى غرار ما جاء في توصيات الأمين العام، تحتاج البعثات السياسية الخاصة إلى آليات تنظيم قوية ومتسقة وشفافة، ويتعين أن تُجرى بشأنها مشاورات شاملة وشفافة مع الدول المضيفة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وأن تعتمد ولاياتها بشكل مسبق وينحصر عملها ضمن الأبعاد المحددة لها.

١١٤ - و من الضروري أن يحرص الأفراد الذين يعملون في تلك البعثات على سمعة الأمم المتحدة نظرا إلى أنهم يخضعون لسلطة الأمين العام. وعلاوة على ذلك، يجب التزام الحياد المطلق والموضوعية في جميع الأوقات لتفادي تقويض الثقة في العملية والمنظمة. يضاف إلى ذلك أنه تجب مراعاة الاحتياجات الخاصة بالدولة المضيفة وقيودها وقدراتها عند تخطيط العمليات وإعداد التقارير وتقديم التوصيات في ما يتعلق بالبعثات. ويجب أن تكون المبادئ التوجيهية والأغراض موحدة في جميع البلدان، وأن تستند إلى المثل

العليا للأمم المتحدة. ويجب أن تشجع البعثات الانسجام ولا توسع الانقسامات. وتعتمد البعثات السياسية الخاصة على دعم الدول الأعضاء، الذي يمكن الوثوق به فقط في حالة صون تلك المبادئ بانتظام.

١١٥ - وعلى غرار ما ورد في الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، توجد بين منع النزاعات واستتباب السلام والأمن والتنمية المستدامة روابط وثيقة. وقال المتحدث إن حكومة بلده تعرب لذلك عن استعدادها للعمل مع الأمم المتحدة من أجل منع النزاعات وصون السلام والأمن ومساعدة البلدان في مجالات التنمية، بغية إحداث تغييرات مستقبلية من أجل عالم أفضل.

١١٦ - السيد إرجييس (تركيا): أعرب عن الشكر للأمين العام والفريق المستقل الرفيع المستوى على تقريريهما، وفي سياق الحاجة الماسة والملحة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن اعتراف حكومة بلده بضرورة تخصيص موارد إضافية من أجل مقابلة التوسع في العمليات الإنسانية للأمم المتحدة. وقال إن تقرير الفريق (A/70/95-S/2015/446) يجسد الأوضاع البائسة لزهاء ٦٠ مليون شخص من المشردين على نطاق العالم، ويبرز احتياجاتهم الإنسانية التي بلغت احتياجاتها من الموارد المالية ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠١٥ وحده، مشيرا إلى أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية جماعية تجاه تعبئة المزيد الموارد لتلبية تلك الاحتياجات. لكن نظرا لكبر حجم الدورة الكاملة للنزاعات والتأكيد مجددا على أهمية الحلول السياسية لا يمكن الاستعاضة بأية عملية حفظ سلام عن الحل السياسي المستدام.

١١٧ - وتندرج البعثات السياسية الخاصة في صميم أهداف الأمم المتحدة. ويعتبر وضوح مهام الولاية وقابلية تحقيقها من العناصر الحيوية لتعزيز فعالية تلك البعثات، نظرا لارتفاع معدلات المخاطر في بيئات عملها. ويشكل تعزيز التعاون بين البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام، وبخاصة خلال المراحل الانتقالية، عنصرا أساسيا في تحقيق النجاح. وتشمل المعايير الأخرى الهامة لتحسين أداء البعثات الحفاظ على تكافؤ التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين، علاوة على منح الأولوية للخبرة والجدارة.

١١٨ - وبدوره يؤدي قصور الموارد في الميزانية العادية نصف السنوية للمنظمة إلى أن تكون تلبية الاحتياجات المالية للبعثات السياسية الخاصة شبه مستحيلة. ولم تعد الصيغة الحالية قابلة للاستدامة، وينبغي النظر في أمر تعديلها أو إيجاد آليات مالية جديدة. وقال المتحدث إن وفد بلده يرى أن تخصيص ميزانية منفصلة للبعثات السياسية الخاصة قد يكون مفيدا. ويتمثل الأساس المنطقي لمثل هذا التعديل في أن كفاءة تلك البعثات مرهنة بقدرتها على الاستجابة السريعة، الأمر الذي يتطلب موارد مالية أكثر قابلية للتنبؤ. وأضاف أن التأييد القوي لمنع النزاعات والوساطة في تقريري الأمين العام والفريق، يستدعي تخصيص موارد مالية للوساطة باعتبارها نشاطا رئيسيا من أنشطة الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١١٩ - وأعرب عن قناعة الوفد الراسخة، بوصفه مشاركا في رئاسة مجموعة أصدقاء الوساطة، بجدوى استمرار الوساطة طوال دورة النزاع؛ وباستخدامها أداة لمنع النزاعات وإدارتها وحلها؛ وبأهميتها في مرحلة تنفيذ السلام والاتفاقات السياسية. وأعرب عن تأييد حكومة بلده لجهود الأمم المتحدة للوساطة، مؤكدا مساهمتها الطوعية فيها وأنها ستستمر في ذلك. غير أن مساهمات الدول الأعضاء في الموارد الخارجة عن الميزانية نفسها ستفشل إن لم يجر التوصل إلى حل ناجع للمأزق المالي للبعثات السياسية الخاصة.

١٢٠ - السيد موريهيرو (اليابان): قال إن أهمية البعثات السياسية الخاصة قد ازدادت منذ صدور تقريري الفريق

المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446) والأمين العام (A/70/357-S/2015/682)، مما يؤكد أولوية العمل السياسي. وأعرب عن ضرورة بذل مزيد من الجهود الجماعية لمواجهة التحديات المترتبة على الارتفاع الكبير في عدد البعثات السياسية الخاصة ونمو حجمها وزيادة تعقيدها.

١٢١ - وقال إن صندوق أدوات تعزيز السلم والأمن الدوليين يشتمل على معدات مختلفة، تشمل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القطرية، علاوة على الدعم الإقليمي والثنائي. وأكد الضرورة القصوى للرصد المنهجي من أجل التحقق مما إذا كان الجمع بين الأدوات لا يزال هو الترتيب الأكثر فعالية لتحقيق سلام دائم.

١٢٢ - وقال إنه ينبغي أيضا تعزيز الشفافية. ونظرا إلى أن القرارات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة تتَّخذ في مجلس الأمن، فإن الدول الأعضاء من خارج المجلس ترى أن هناك شيء من الغموض في عملية اتخاذ تلك القرارات والمنطق المبرر لها والمعايير المستخدمة فيها، حتى بالمقارنة مع عمليات حفظ السلام. وقال المتحدث إن الوضوح في عملية صنع تلك القرارات شيء أساسي لاستقطاب تأييد واسع النطاق؛ وأعرب عن التزام حكومة بلده بتعزيز الشفافية.

١٢٣ - وأضاف أن الدور الخاص الذي يؤديه مجلس الأمن في منح الإذن بإنشاء تلك البعثات وتحديد ولاياتها تترتب عليه مسؤولية أيضا. ويتعين على المجلس أن يعزز ضمانات وضوح ولايات البعثات وسلامة تشغيلها، علاوة على تحديد جداول زمنية واضحة لها. وقال إن اليابان لا تزال تستكشف التحسينات الممكنة في ذلك الصدد، وستعمل على تعزيز فعالية البعثات السياسية الخاصة وشفافيتها، في إطار التزاماتها المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

١٢٤ - السيد فافيركا (السويد): قال إن الناس يفرون من الحروب والاضطهاد بأعداد مهولة تتسبب في رفع معدلات طالبي اللجوء بقدر كبير في بلده والبلدان الأخرى. وقال إن الواجب هو منع نشوب النزاعات من الأساس، عن طريق مضاعفة الجهود في مجال الدبلوماسية والمساعي الحميدة والحلول السياسية. وأضاف أن البعثات السياسية الخاصة أداة رئيسية في ذلك الصدد. وأعرب عن تأييد وفد بلده الكامل لتقريري الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446)، والأمين العام (A/70/400) عن مسائل السياسات العامة، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357-S/2015/682)، قائلا إنها جميعا قدمت حججا مقنعة بشأن إعداد البعثات السياسية الخاصة.

١٢٥ - وقال إن البعثات السياسية الخاصة تشترك مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في التركيز على مسألة مشاركة المرأة في عمليات السلام. وأضاف أن الرسالة الأساسية التي خرجت بها عمليات الاستعراض الثلاثة بشأن السلام والأمن، هي ضرورة إيجاد نهج متكامل لبناء واستدامة السلام. وأردف أن البعثات السياسية الخاصة تشكل جزءا من الاستمرارية التي يتميز بها النهج المتكامل، والتي تشمل تعزيز وجهات النظر المحلية والإقليمية. وأعرب عن دعوة وفد بلده إلى مواصلة دعم مشروع القرار، وإثبات الإرادة السياسية للتوصل إلى اتفاق بشأن مسألة طال انتظارها، وهي تحسين تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة.

١٢٦ - السيدة كارو (فنلندا): أعربت عن ترحيب وفد بلدها بتقرير الأمين العام عن مسائل السياسة العامة (A/70/400)، باعتبار أنه يسهم في زيادة الشفافية بشأن البعثات السياسية الخاصة، ودعت إلى مواصلة تحليل المسائل العامة والاتجاهات الراهنة في ما يتعلق بمستقبل تلك البعثات.

١٢٧ -وأعربت أيضا عن تقدير الوفد لاستخدام البعثات السياسية الخاصة في دعم السلام وإنقاذ الأرواح بطريقة مرنة ومتكاملة، وحثت على مواصلة تطويرها. وقالت إن الوفد يرحب بالالتزام بمواصلة الحوار التفاعلي، وتسعده رؤية عدد أكبر من النساء في الوظائف العليا بالبعثات السياسية الخاصة.

١٢٨ -وأضافت أن حكومة بلدها تؤيد توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446)، وتؤكد ضرورة التركيز مجددا على منع النزاعات والوساطة، بالإضافة إلى ضرورة مواصلة استكشاف طرق لتعزيز الشراكات المثمرة. وأعربت عن تأييد وفد بلدها للاتجاه إلى كفالة توفير الخبرات الضرورية لأنشطة المنظمة الميدانية، ودعت إلى زيادة التركيز على العمل الميداني. وأعربت أيضا عن ضرورة تصميم الأنشطة وفقا للاحتياجات الخاصة بكل حالة. وقالت إن وفد بلدها يأمل في أن تؤدي المداولات التي تجري في المحافل الحكومية الدولية المختلفة إلى اتخاذ قرارات تمكّن البعثات السياسية الخاصة من استثمار إمكاناتها الكاملة. وعلى غرار ما وصفه تقرير الفريق، ينبغي أن يشمل ذلك ترتيبات التمويل والدعم. وشكرت المتحدثة الأعضاء على تأييد مشروع القرار، ودعت إلى تأييده من قبل مزيد من الدول.

١٢٩ -السيد المدير (ليبيا): أحاط علما بتقرير الأمين العام عن مسائل السياسات العامة (A/70/400)، قائلا إن البعثات السياسية الخاصة يجب أن تدرك كنه الملكية الوطنية والعلاقة بين الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تكون على دراية بمدى قدرة الدولة المضيفة على القيام بالمهمة الرئيسية، أي حماية المواطنين. وقال إن مهام البعثات السياسية الخاصة يجب أن تحدَّد بشكل واضح على أساس المهام والاختصاصات.

١٣٠ -وأضاف أن حكومة بلده استضافت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي يتمثل القصد منها في تجسيد دعم المجتمع الدولي لخيار الشعب الليبي في ما يتعلق بإقامة الدولة وبسط سيادة القانون. بيد أن ما شهده العام الماضي من نزاعات بجانب سيطرة الميليشيات المسلحة على طرابلس، أجبر البعثة على الانتقال إلى تونس وممارسة مهامها من هناك. وقال إن بؤرة تركيز ولاية البعثة هي الحوار مع الشركاء لإيجاد أرضية مشتركة. وأعرب عن تقدير ليبيا للدور المحوري الذي تؤديه البعثة، حيث ساهمت في التوصل إلى اتفاق يحث جميع الأطراف السياسية على دعم قيام حكومة وطنية/حكومة وفاق، باعتبارها وسيلة للخروج من الأزمة، ومسارا يؤدي بالشعب إلى إعادة بناء حياته. وأعرب أيضا عن إشادة وفد بلده بالجهود التي بذلها المبعوث الخاص السابق تجاه الوصول بالأطراف إلى هذه المرحلة المتقدمة من الحوار، وعن دعم الوفد لخلفه.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/ ٣٦.